ثلاث دقائق قانون

حسن عبدالرحيم السيد

# رسالة إلى أعضاء مجلس الشورى الجُدد

أغتنم في البداية هذه الفرصة لتقديم التهنئة الخالصة لكم بمناسبة تعيينكم أعضاء في مجلس الشورى متمنيا لكم التوفيق في خدمة الوطن ، وكمواطن أتمنى أن تجد رسالتي هذه قبولًا لديكم. لقد تم اختياركم أعضاءً في مجلس الشورى في وقت بالغ الأهمية، فقطر تحت الحصار، ووعي المواطنين القطريين بسببه ازداد عمقًا واهتمامًا بالشأن العام، ازداد نضجًا، وقد جئتم كجزء من التغيير، وقد كان الشعب يأمل أن ينتخب ممثليه، فلا تخيبوا أمله فيكم، فعضويتكم في المجلس ليست فخرية ووجودكم فيه ليس تشريفًا. أنه ورغم تواضع صلاحيات مجلس الشورى وفقًا للنظام الأساسي المؤقت المعدل إلا أنه لُوحظ أيضًا بأن المجلس فيما سبق كان يقف عند الحد الأدنى منها. ففي مجال التشريع، لكم اختصاص مناقشة مشروعات القوانين وتقديم التوصيات بشأنها، والمناقشة آلية تمكنكم من مراجعة مشروع القانون، والكشف عما قد يعتريه من نواقص أو ثغرات، وقد نصت اللائحة الداخلية لمجلس الشورى على أن تتم مناقشة مشروعات القوانين من خلال مداولة عامة ذات مراحل ومداولة أخرى تفصيلية تنظر في المواد مادة مادة يشترك بها جميع أعضاء المجلس، غير أن ما كان يحصل هو افتقار الاجتماعات إلى الحيوية والمناقشة فتختزل الإجراءات والمداولات التفصيلية في جلسة واحدة قد لا تستغرق في أفضل الأحوال 10 دقائق، تختم بالتوصية بقبول المشروع كما رفع إلى المجلس من الحكومة ابتداءً. ولعل السبب في ذلك هو عدم التحضير للاجتماع وعدم دراسة الأعضاء لمشروع القانون وعدم قراءة تقرير اللجنة بشأنه، ومن جانب آخر، ليست هناك حجة لمن يقول بأن ما يملكه المجلس بشأن مشروع القانون هو مجرد توصيات غير ملزمة، ذلك أن إدارة التشريع في الأمانة العامة لمجلس الوزراء ترحب بأي توصية موضوعية ترفع إليها وتنظر إليها بعين الأهمية، ويمكنكم الطلب من الأمانة العامة لمجلس الوزراء في حال عدم أخذ ملاحظاتكم الكشف عن الأسباب المبررة لذلك. وهذا وإن كان النظام الأساسي المؤقت المعدل لم يمنح أعضاء مجلس الشورى حق اقتراح القوانين، إلا أنه منحهم حق إبداء الرغبات، وهو منفذ يمكن الدخول من خلاله، لاقتراح قوانين في المجال الاجتماعي والمجال الثقافي لتقييد اللائحة الداخلية للمجلس حق إبداء الرغبات فيهما. أما في المجال السياسي، فقد منح النظام الأساسي المؤقت المعدل لمجلس الشورى اختصاص مناقشة «السياسة العامة للدولة في النواحي السياسية والاقتصادية والإدارية التي تعرضها عليه الحكومة». وفي الواقع العملي لم أجد في محاضر مجلس الشورى قيام الحكومة بعرض السياسة العامة للدولة على المجلس لمناقشتها. ووفق علمي لم يطلب المجلس فيما مضى من الحكومة عرضها عليه، هذا وإن كانت صياغة المادة تجعل الأمر جوازيًا للحكومة، إلا أنني لا أرى أن المشرع نص على هذا الاختصاص لغوًا أو لتزيين النظام الأساسي بصلاحيات غير قابلة للتطبيق، وثقتي أن مجلس الوزراء لن يمانع أن يعرض السياسة العامة للدولة على مجلس الشورى إن طلب منه ذلك. ومن جانب آخر، منح النظام الأساسي لمجلس الشورى صلاحية طلب البيانات والتقارير في أي شأن من الشؤون الداخلة في اختصاصه من مجلس الوزراء بالنسبة للمسائل المتصلة بالسياسة العامة للحكومة، ومن كل وزير بالنسبة للمسائل التي تدخل في اختصاص وزارته. وهي صلاحية لم نلاحظ استعمالها. وهي ذات أهمية من جانبين الأول كونها وسيلة للحصول على المعلومة من مصدرها، والثاني كونها قد تحقق رقابة غير مباشرة لأعمال الحكومة والوزراء. وفي المسار ذاته منح النظام الأساسي المؤقت المعدل أعضاء مجلس الشورى حق توجيه الأسئلة للوزراء وبموجبه يمكن توجيه سؤال مكتوب إلى الوزير المختص بقصد استيضاح أمر معين من الأمور المطروحة على المجلس ويدخل في نطاق اختصاصاته. ويلاحظ رغم أن اللائحة الداخلية للمجلس نصت على أن يخصص نصف ساعة للأسئلة والإجابة عليها في كل جلسة، غير أن هذا الأمر لم يحصل في الواقع العملي. فهو إذن فرصة لتفعيله. كما لوحظ أنه رغم النظام الأساسي المؤقت المعدل نص على حق كل عضو من أعضاء مجلس الشورى أن يتنافس مع الآخرين على رئاسة مجلس الشورى وعلى منصب نائب الرئيس، إلا أننا واقعيًا لم نشهد هذه المنافسة إلا عند نشأة مجلس الشورى في عام 1972، حيث كشف لنا محضر الاجتماع الأول في 1 مايو 1972 أن ثلاثة أعضاء رشحوا أنفسهم لرئاسة المجلس، وأن نتيجة الاقتراع جاءت 11 صوتًا للمرحوم عبد العزيز بن خالد الغانم، و8 أصوات للمرحوم علي بن خليفة الهتمي، وصوتًا واحدًا للمرحوم علي بن محمد البادي، وبالتالي انتخب المجلس المرحوم عبد العزيز بن خالد الغانم رئيسًا له بالاقتراع السري والأغلبية النسبية.

ومن الاختصاصات أيضًا، قرر النظام الأساسي المؤقت المعدل لمجلس الشورى في حال صدور المراسيم بقوانين في فترة غيبة المجلس وعدم انعقاده أن تعرض عليه هذه المراسيم بقوانين وتتم استشارته بشأنها، والمرسوم بقانون تشريع استثنائي لا يصدر إلا إذا تحققت حالة استثنائية لا تحتمل التأخير، فاسألوا الأمانة العامة لمجلس الوزراء عن مبررات إصداره، فيُفعل بالتالي وبشكل غير مباشر الرقابة على إصدار هذا التشريع الاستثنائي.

وأخيرًا اعلموا أخوتي وأخواتي أن جو هذا المجلس يساعد على النوم العميق فلا تخدركم كلمات سلبية تستهجن حماسكم، ولا تنتقل إليكم عدوى اللامبالاة من بعض الزملاء. وافتحوا الشبابيك والأبواب ليتجدد الهواء، فتنتعش صدوركم، فجلسات مجلس الشورى ليست سرية بل هي علنية والموطنون يريدون أن يروا أفعالكم ويسمعوا أصواتكم في شتى المجالات، والله من وراء القصد.

halsayed@qu.edu.qa